



مركز الدراسات
الاستراتيجية والبحوث

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

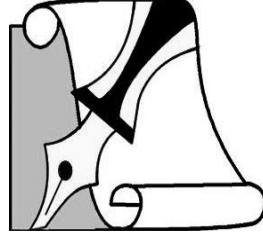
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة :

تراجع العدو عن هدف إستبعاد الرئيس عباس من التسوية، وتراجع عن فكرة تحطيم السلطة الفلسطينية، بعد قناعة العدو بأن لا بدائل تعوّض الدور الذي يؤدّيه الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية، إضافةً إلى مطالب دول عربيّة بعدم القدرة على تجاوز الحل على المسار الفلسطيني والذهاب إلى الشراكة الأمنية والسياسيّة مع كيان العدو والإدارة الأمريكيّة لمواجهة تحديات المنطقة والتي وضع في مقدّمتها (الخطر الإيراني)، والتأكيد أنّ المعبر الفلسطيني ضروري لإنجاز أهداف التحالف. هذا الأمر دفع بالرئيس الأمريكي ترامب لإجراء إتّصاليه بالرئيس عباس، وهو الإتّصال الذي شكّل طوق نجاة للرئيس عباس وقيادة السلطة التي كانت في حالة قلق على المصير في ظلّ مواقف الإدارة الأمريكيّة والإهمال الإقليمي للسلطة وقيادتها، وإستمرار الغطرسة الصهيونيّة، إلى جانب تحديات الأوضاع الداخلية الفلسطينية المتمثّلة بالإنقسام، إضافةً إلى الدور الذي يلعبه دحلان ضدّ الرئيس عباس والذي يتلقّى دعم ورعاية من بعض الدول العربيّة خاصّة الإمارات ومصر.

الإتّصال قلب الإحباط والتواجد على حافة اليأس إلى أمل لدى قيادة السلطة، من كون السلطة ورئيسها لا يزال لهم موقع ودور في أجندة الإدارة الأمريكيّة، وهو الدور الذي يُقدّر له أن ينقذ السلطة ويقطع الطريق على البدائل التي كانت تطمح بوراثته الدور أو القيادة الفلسطينية، وهي البدائل التي تراجعت حظوظها مع هذا الإنفتاح الأمريكي على السلطة الفلسطينية، والتوجّه لإنجاز حلّ برعاية إقليمية وأمريكيّة، قد ينطلق بعيد إنعقاد القمّة العربيّة في الأردن .

وكان الرئيس عباس، يخشى من أن يحثّ "السلام الإقليمي" العالم العربي على تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون تحقيق حلّ الدولتين، وهذا في الوقت الذي كانت تطرح فيه سرّاً أفكار بديلة لحلّ الدولتين، مثل إقتراح موسى أبو مرزوق القيادي في حركة حماس إقامة حكومة فدراليّة بين غزة والضفة، حيث خشيت قيادة فتح من نيّة لدى حماس للتخلّي عن فكرة الدولة الفلسطينية، وأتهم أفرادها أبو مرزوق أنّه شجّع الوزير في حكومة العدو "أيوب قرا" على المطالبة بإقامة "دولة غزة الكبرى" تتضمّن شمال سيناء. وباتت السلطة الفلسطينية قلقة جداً من هذه الفكرة، ولا يبعث رفض مصر مراراً وتكراراً لهذه الفكرة الطمأنينة في أوساط قيادتها، إلى جانب سياسة دول الخليج مثل السعودية وقطر، التي تستعد لإقامة سفارة في غزة، تدعم هذه الفكرة.

في هذه الأجواء انفتح الرئيس السيسي على القيادة الفلسطينية لحفظ دورها في الموضوع الفلسطيني على أبواب القمّة العربيّة والجهود الأمريكيّة لتفعيل المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وتجهد القيادة الفلسطينية في مؤتمر القمة العربية على تثبيت خيار حلّ الدولتين، رغم وجود خوف كبير من فكرة "السلام الإقليمي" لأنها قد تشجّع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية دون تحقيق حلّ الدولتين، كل ذلك في الوقت الذي يزداد فيه الشرخ الفلسطيني الداخلي على أكثر من مستوى، وتداول أفكار بديلة لهذا الحل.

وعلى السلطة أن لا تتفائل كثيراً من الإتصال والجهود الأمريكية لاستئناف المفاوضات، لأن الإهتمام الأمريكي الأساس منصبّ على ترتيبات المنطقة، إلى جانب الإنحياز الأمريكي لإسرائيل وتغطية سياساتها في مختلف الميادين، وهو ما يدفع للحذر من المبالغة في التفاؤل، خاصةً أن التحركات تذهب إلى إستئناف المفاوضات بعد إنزال عباس عن سقف شروطه لإستئناف المفاوضات، وأبرزها وقف الإستيطان، وإطلاق سراح الأسرى القدامى، والتأكيد أن الحلّ يجب أن يكون على أساس المرجعيّات الدوليّة وعلى أساس حدود حزيران ١٩٦٧. فالسلطة والجانب الفلسطيني في موقفٍ ضعيف، ويعتبرون أن المحافظة على الوضع الراهن يُعدّ مكسباً بحدّ ذاته في أجواء إنشغال الإقليم والعالم بقضايا أخرى، والتخوّف من تبيد الفرصة التي وفرها الجانب الأمريكي.

ولعلّ النقاط التي طرحها المبعوث الأمريكي على الرئيس عباس هي أقرب إلى الإملاءات منها نقاطاً للبحث والنقاش، والتدقيق فيها يُظهر إلى أي حدّ ينحاز الجانب الأمريكي للموقف الصهيوني. وجاءت هذه الأفكار في تسع نقاط كما يلي:

أولاً: على الفلسطينيين العودة للمفاوضات مع "إسرائيل" بدون شروط مسبقة.

ثانياً: على الفلسطينيين الموافقة على إشراك دول عربيّة، وهي مصر والسعودية ودولة الإمارات العربية والأردن، في المفاوضات مع إسرائيل، وليس فقط الأمريكيين.

ووفقاً للمصادر فهذا المطلب هو آخر مطلب في حسابات عباس، فلا يوجد أي رئيس من تلك الدول يؤيّد عباس، وهذا الأمر ليس بالصدفة، فبتاريخ ١٤ مارس جرى لقاء المبعوث جيسون مع عباس في رام الله وفي نفس اليوم تمّ إفتتاح مؤتمر لمعارضين عباس في باريس بتنظيم من محمد دحلان ودوائر فلسطينية إتهمت دبي والشيخ زايد آل نهيان بتمويل المؤتمر في باريس بقيمة مليون يورو.

ثالثاً: عدم إعتراض الفلسطينيين على قرارات تمّ إتخاذها في المراحل الأولى من المفاوضات، ولن يكون هناك تجميد كامل للبناء الإستيطاني ولكن لن تُقام مستوطنات جديدة.

رابعاً: الإدارة الأمريكية لا تكتفي ببيانات عامّة تصدر عن السلطة الفلسطينية بشأن وقف أعمال المقاومة، فيجب على السلطة وقف المقاومة ضد "إسرائيل" فالإدارة الأمريكية تريد أن ترى تغييرات

حقيقية أيضاً في النظام التعليمي الفلسطيني وتغيير أسماء أطلقت على شوارع فلسطينية سُميت بأسماء شهداء فلسطينيين، إلى جانب وقف التحريض عبر وسائل الإعلام الفلسطينية. خامساً: على قوات الأمن الفلسطيني أن تغيّر أسلوبها المتبع في محاربتها للمقاومة، والأشخاص المشبوهين، فالإدارة الأمريكية لا تكتفٍ باعتقال فلسطينيين مشبوهين يريدون تنفيذ عمليات، وبعد ذلك تطلق السلطة الفلسطينية سراحهم، بل الإدارة الأمريكية تطالب بأن يتم التحقيق معهم لمعرفة من خطّط للعمليات ومن أرسلهم ومن زوّدهم بالسلاح والمواد المتفجرة، فيجب اعتقال كل من هو متورط وتقديمهم للمحاكمة. سادساً: على السلطة الفلسطينية وقف دفع رواتب لأسر الشهداء والأسرى القابعين في السجون الإسرائيلية.

سابعاً: على السلطة القيام بإصلاحات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية بهدف وقف جدول دوام عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية فهم يقسمون وقتهم لفترتين ويحصلون على راتبين شهرياً. ثامناً: على السلطة أن تتوقف عن تحويل أموال لقطاع غزة حيث يساهم الأمر بتمويل مصروفات حماس فما نسبته ٥٢% من ميزانية السلطة الفلسطينية يتم تحويله لقطاع غزة. تاسعاً: الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب ستواصل دعمها لفكرة دولتين لشعبين. الرئيس عباس الذي رفض استمرار المفاوضات المباشرة برعاية أوباما - كيري، واعتبرها عبثية إذا لم ترتبط بمرجعيات وجدول زمني، وإذا لم تضمن وقف الإستيطان الذي يُحدّد مسبقاً نتائج المفاوضات، وتبنى نهج المقاومة الدبلوماسية والقانونية في الصراع السياسي مع إسرائيل وفي التصدي لاستمرار توسّعها الإستيطاني وتتكّررها لأبسط الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، فطرق - رغم التهديدات - أبواب مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات الدولية وسعى لتدويل الحل، وكان بذلك يغلق الباب على عودة الصيغ السابقة للمفاوضات المباشرة. اليوم يقف أمام ضغط هائل للعودة للمفاوضات المباشرة برعاية ترامب وطاقتهم مستشاريه من الصهاينة الأمريكيين، ضغوط مقرونة بتهديد فعلي بأن تمارس إدارة ترامب صلاحياتها ونفوذها ضد السلطة الفلسطينية في كل الميادين والمجالات.

أخبار التقرير:

الرئيس عباس: "مُهاتفَة ترامب ببناءة" وأكّد التزامه بحلّ الدولتين

قال الرئيس محمود عباس، أنّ الإحتلال هو العائق الأوّل في طريق إكتمال صورة الإنجاز الوطني الفلسطيني، بكلّ أبعاده السياسيّة والإقتصاديّة والإداريّة والأمنيّة، مُشدّداً على أنّ إستمرار السياسات العدوانيّة الإسرائيليّة يُنذر بعواقب وخيمة لا يتّمنّاها أحد.

وقال أنّ المجتمع الدولي اليوم بات أكثر إقتناعاً بأنّ الإحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين هو سبب كل المصائب التي تعاني منها المنطقة والعالم، وأنه بدون حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، فلن يتحقّق السلام أو الأمن أو الإستقرار، وستظلّ المنطقة مفتوحة على خيارات شديدة الصعوبة.

وأكد: "لا نطلب المستحيل، ولا نسعى إلّا إلى السلام القائم على الشرعيّة الدوليّة، وهذا السلام لن يتحقّق طالما بقي الإحتلال الإسرائيلي جاثماً على صدورنا، ورسالتنا لكلّ المجتمع الدولي اليوم أنّه قد آن الأوان للإعتراف بدولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية."

وقال أنّ المحادثات الهاتفيّة كانت ببناءة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مقدّراً مبادرة ترامب، حيث أكّد إلتزامه الكامل بعملية السلام وبحلّ الدولتين، "في حين أكّدنا نحن موافقنا الثابتة أنّنا مع السلام القائم على حلّ الدولتين وفق قرارات الشرعيّة الدوليّة، وأنّنا جزء من الشرعيّة الدوليّة، كما أكّدنا موقفنا الرافض للإرهاب والتطرّف، هذا الموقف القائم على قيمنا وقناعاتنا الدينيّة والوطنيّة، وعلى حماية مصالح شعبنا وأمتنا، وسوف نستمر في التعاون معه للوصول إلى سلام عادل وشامل يحقّق الأمن والإستقرار للجميع، حيث تلقّينا منه دعوة للإجتماع به في البيت الأبيض قريباً من أجل دفع عملية السلام قدماً، وصولاً إلى الحلّ الشامل والعادل."

تفاؤل فلسطيني عقب محادثة الرئيسين عباس وترامب

ترامب مُصرّاً على الوصول لإتفاق سلام بين تل أبيب ورام الله، والفلسطينيون ينتظرون بفارغ الصبر اللقاء ما بين أبو مازن وترامب، بالرغم من أنّ اليمين في إسرائيل توقّع من ترامب تمكين نتتياهو من البناء في المستوطنات، إلا أنّه عجلّ بمحادثة مع رئيس السلطة الفلسطينية .

في رام الله تُسمّع أصوات التفاؤل عشية لقاء رئيس دولة فلسطين محمود عباس ورئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، هذه المصادر تقول: "إنّ الشعور الإيجابي الذي يشعرون به في المقاطعة ناتج

بسبب خروج ترامب من جداره، وهذه لم تكن مجرد دعوة رسمية من البيت الأبيض، بل أصرّ ترامب على أن يكون عباس ضيفه الشهر المقبل.

ترامب أعاد حديثه عدّة مرات بنفس الكلمات، "أنا أريد صفقة (ديل)" وكان يقصد تسوية السلام ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين. هذه الرسالة التي فهمت في رام الله بشكل قاطع، حيث يقولون أنّ الرئيس ترامب جاء للعمل في قضايا الصراع، وحسب المصادر مع مسؤولين أمريكيين في الأسابيع الأخيرة قالوا: "إنّ الرئيس لا يريد أن يفرض حلاً للأطراف، ويجب غضّ النظر كبدائية عن الخطوات أحاديّة الطرف سواء من إسرائيل أو السلطة مثل البناء أو مصادرة أراضي."

حسب الإنطباع في رام الله ترامب معني بدرجة كبيرة بالإقتصاد الفلسطيني، ورجال ترامب عقدوا إجتماعات مع رجال الأعمال الفلسطينيين من بينهم عدنان مجلي.

يُذكر، أنّ الملياردير عدنان مجلي هو طبيب فلسطيني من منطقة جنين من عائلة صوافطة، ويحمل الجنسية الأمريكية منذ ثلاثين عاماً، وله أكثر من مئة إكتشاف علمي وإختراع مسجلين بكندا والولايات المتحدة، وله علاقات وطيدة بالحزبين الجمهور والديمقراطي وصلات قويّة في رام الله، والذي كان قناة الوساطة ما بين البيت الأبيض والمقاطعة، وهو مرشّح لرئاسة الوزراء بدلاً من الحمد الله. أمّا على الصعيد السياسي، فإنّ المحادثة جاءت كإعتراف رسميّ بأبو مازن ودعماً لشرعيّته في ظلّ خلافات مع أطراف إقليمية، وتجاوزات سياسيّة، وذلك لإسقاط أبو مازن من الواجهة السياسيّة، والمحادثة كانت كطوق النجاة من ترامب لعباس.

إسرائيل توسّع قضايا الحل النهائي

قالت صحيفة الحياة اللندنية، أنّ الدوائر التفاوضيّة المختصّة في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بدأت الإستعداد للعودة إلى المفاوضات المتوقّفة بعد تلقّيها تأكيدات من الإدارة الأميركية بقرب تقديم مبادرة للعودة إلى المفاوضات المباشرة برعاية إقليمية وأميريكية.

وفي الجانب الإسرائيلي، تسعى الحكومة اليمينيّة المتطرّفة، التي لا تخفي معارضتها حلّ الدولتين كما يراه العالم، إلى تغيير أجندة المفاوضات مع الفلسطينيين، عبر إضافة قضايا جديدة إلى قائمة مفاوضات الوضع النهائي الستة المعروفة، وهي القدس والمياه والحدود والأمن واللاجئون والعلاقات الثنائيّة. ومن

أبرز القضايا التي تنوي الحكومة الإسرائيلية إضافتها إلى قضايا المفاوضات النهائية، "التحريض" و"التمويل" و"العنف" و"الدولة اليهودية".
وقال مسؤولون فلسطينيون أنّ القضايا التي حملها مبعوث الإدارة الأميركية جيسون غرينبلات إلى الرئيس محمود عباس بيّنت أنّ إسرائيل تريد حرف المفاوضات من الحقوق الفلسطينية إلى "التحريض" و"تمويل العنف" و"الدولة اليهودية".
وقالت مصادر دبلوماسية غربية لـ "الحياة" أنّ غرينبلات أبلغ الجانب الفلسطيني أنّ إسرائيل تطالب بوقف التحريض في وسائل الإعلام والكتب المدرسية، بحيث تتضمنّ اعترافاً بها، ووقف تمويل "العنف" من خلال وقف دفع رواتب للمعتقلين على خلفية عمليات ضدّ إسرائيليين ولعائلات الشهداء الذين ينفّذون عمليات ضدّ إسرائيليين.

المبعوث الأمريكي: قدّم لعباس حلاً وسطاً بإبطاء الإستيطان

نقلت صحيفة "الحياة" عن مصادر دبلوماسية غربية أنّ المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، "جيسون غرينبلات"، بحث مع الرئيس محمود عباس فرصة إعادة إطلاق عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية المتوقّفة منذ عام ٢٠١٤. وأنّ عباس وغرينبلات بحثا نقاط الخلاف الفلسطينية والإسرائيلية، وأنّ الموفد الأميركي قدّم إقتراحات لتضييق الهوة بين مطالب الطرفين من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، خصوصاً فيما يتعلّق بمطلب تجميد الإستيطان. وأضافت أنّ الإقتراح الأميركي ينصّ على "إبطاء" البناء في المستوطنات وعدم طرح مشاريع بناء جديدة أثناء المفاوضات.
وإنّ المبعوث الأمريكي "غرينبلات" أبلغ عباس أنّ الرئيس دونالد ترامب جادّ في البحث عن حلّ سياسي للصراع، وأنه مؤمن بأنّ هذا الحلّ لا يأتي إلّا من خلال طاولة المفاوضات بين الطرفين، وأنّ وظيفة الطرف الأميركي هي العمل على جسر الهوة بينهما .
وأبلغه بأنّه لا يمكنه أن يتوقّع الإستجابة إلى جميع مطالبه قبل بدء العملية السياسية، مثل التجميد الكامل للإستيطان، وتحديد سقف زمني للمفاوضات، وقدّم تعهّدات بمواصلة الدعم الأميركي للإقتصاد الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

وأشار مسؤولون فلسطينيون إلى أنّ عباس قدّم لغرينبلات شرحاً مفصلاً عن تاريخ المفاوضات وأسباب فشلها، وفي مقدّمها التوسّع الإستيطاني في الأراضي الفلسطينية، كما أبلغه أنّ أي عملية سلام ذات

مغزى يجب أن تنطلق من وقف الإستيطان، مؤكداً مراراً خلال اللقاء، أنّ الحلّ الوحيد الممكن والقابل للتطبيق هو حلّ الدولتين، وأنّ البديل الوحيد لهذا الحلّ هو الدولة الواحدة. وكان غرينبلات إلتقى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في اليوم السابق في إجتماع إستغرق خمس ساعات. وأصدر الطرفان بياناً أكدّ فيه أهميّة إعادة إطلاق العمليّة السياسيّة. لكن البيان لم يذكر حلّ الدولتين، ما أثار قلقاً في مقرّ الرئاسة الفلسطينية في رام الله.

لقاء الرئيس عباس - الرئيس السيسي

أكدت مصادر فلسطينية مُطلعة أنّ زيارة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، للعاصمة المصريّة القاهرة، للقاء نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، بناءً على دعوةٍ رسميّة، لم تكن ضمن مخطّط جولة للرئيس الفلسطيني تشمل قطر وألمانيا وبلجيكا. وعقب تلقّي الطلب المصري، أعادت مؤسّسة الرئاسة الفلسطينية من جديد ترتيب جدول الزيارة، ووضعت القاهرة كثاني محطة، بعد الدوحة، التي نسّق من قبل أن تكون المحطّة الأولى في جولة الرئيس الخارجية .

ولوحظ مؤخراً أنّ العلاقات توتّرت قليلاً، غير أنّ ذلك ظلّ في حالة الكتمان، إذ لم يلجأ أي طرف لتوجيه إنتقادات علنيّة للآخر. وبرز الخلاف الصامت الأول بعد سحب القاهرة مشروع إدانة الإستيطان من مجلس الأمن في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي في اللحظات الأخيرة، قبل أن تقوم أربع دول أخرى بتقديم المشروع ذاته الذي حاز على الموافقة من أعضاء مجلس الأمن، وما تلاه من إستضافة القاهرة لمؤتمرات مناوئة للرئيس عباس وحركة فتح، يقودها محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة، وآخرها رفض القاهرة دخول اللواء جبريل الرجوب، أمين سر حركة فتح، لأراضيها وترحيله إلى الأردن، بعد منعه من حضور مؤتمر بدعوة من الأمين العام للجامعة العربية.

ويُرجّح أنّ طلب القاهرة لزيارة الرئيس عباس، هو لرغبتها في عدم إستمرار حالة الجفاء مع القيادة الفلسطينية، وإعادة حالة الدفء للعلاقة التي كانت قائمة طوال الفترة الماضية، خاصّةً في ظلّ رغبة القاهرة في لعب دور رئيس في عمليّة السلام المتوقّع أن تقودها الولايات المتحدة .

من الصعب أن يكون للقاهرة أي دور في عمليّة سلام مستقبليّة حال إنطلاقها، من دون أن تكون لها علاقات جيّدة مع الجانبين خاصة الفلسطيني، الذي لجأ مؤخراً في ظلّ الخلاف الصامت مع القاهرة، إلى بحث الملف السياسي مع عدّة عواصم عربيّة أبرزها الدوحة وعمان والرياض.

وأكدًا على أولوية القضية الفلسطينية كقضية العرب الأولى، وتنسيق المواقف وحشد الدعم العربي للقضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة وذلك للحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إطار رؤية حل الدولتين، وفي إطار المبادرة العربية للسلام، والتأكيد على تفعيل القرار الدولي ٢٣٣٤ الصادر عن مجلس الأمن بشأن عدم شرعية الإستيطان.

هآرتس: إدارة ترامب وافقت على البناء الإستيطاني في القدس وداخل الكتل الإستيطانية

كشفت صحيفة هآرتس أنّ إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، طالبت بواسطة مبعوثه الخاص، جيسون غرينبلات، خلال لقاءاته مع بنيامين نتنياهو ومستشاريه، أن توقف إسرائيل أعمال البناء الإستيطاني خارج الكتل الإستيطانية فقط.

وقالت الصحيفة أنّ الإدارات الأميركية السابقة، وخاصةً إدارة باراك أوباما، ندّدت بالإستيطان داخل الكتل الإستيطانية وخارجها، موضحةً أنّ الموقف الأميركي الرسمي في السابق كان يعارض الإستيطان في الأراضي المحتلة ويعتبره مقوضاً لإحتمالات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

أوضح المبعوث الأميركي أنّ إدارة ترامب معنية بنقييد ملموس للبناء في المستوطنات في الضفة الغربية، وأنّ المعادلة التي إقترحها غرينبلات شملت موافقة أميركية صامتة على البناء في مستوطنات القدس المحتلة وداخل الكتل الإستيطانية بحجم يتمّ تنسيقه بين إسرائيل والولايات المتحدة، وألاّ تُنفذ أعمال بناء خارج الكتل الإستيطانية. وأنّ نتنياهو تحفّظ من الإقتراح الأميركي، وخاصةً من تجميد البناء بشكلٍ علنيّ خارج الكتل الإستيطانية، بزعم أنّه يعتبر أنّه سيكون من الصعب تمرير إقتراح كهذا في حكومته على ضوء معارضة الكثيرين من وزراء حزبه، الليكود، وحزب "البيت اليهودي" لهذا الأمر.

هآرتس: إسرائيل تنفّذ مشاريع لربط القدس بـ"معاليه ادوميم"

قالت صحيفة "هآرتس"، أنّ إسرائيل تنفّذ مشاريع تهدف لتحقيق التواصل الفعلي بين القدس ومستوطنة "معاليه ادوميم"، وأنه رغم تأجيل التصويت في الكنيست على مشروع ضمّ مستوطنة "معاليه ادوميم" إلى القدس، عدّة مرّات، إلاّ أنّه تمّ خلال الأسابيع الأخيرة، دفع مشاريع تهدف إلى تحقيق التواصل الفعلي بينها وبين القدس. ومن شأن هذه المشاريع المساعدة على البناء المستقبلي في منطقة E1، التي يتأخّر البناء فيها منذ أكثر من عقد زمني لأسباب سياسية. ولكن في الوقت الذي تتخوّف فيه الحكومة من ردّ المجتمع الدولي على الضمّ، فإنّها تأمل أن تعزّز هذه المشاريع بشكلٍ كبير، التواصل بين المدينتين، بالإضافة إلى ذلك تدفع

إسرائيل نحو هدم قرية الخان الأحمر، التي تُعتبر رمزاً للوجود الفلسطيني في المنطقة، وقد وزعت "الإدارة المدنية" عشرات أوامر الهدم في القرية. كما يجري دفع ضمّ معاليه أدوميم إلى القدس، بواسطة تعريف المنطقة الواقعة بين المدينتين على أنها "مواقع قومية ومحميات طبيعية". وفي كانون الثاني الماضي، أوصت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في القدس بالمصادقة على الخارطة الهيكلية التي تشكل مرحلة في مخطط تحويل المنطقة إلى حديقة وطنية تحمل إسم "منحدرات جبل المكبر" .. ويدعي السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية وتنظيمات اليسار المعارضة للخطة، أنها تهدف عملياً إلى منع إمتداد الأحياء الفلسطينية المجاورة.

الإحتلال يرصد أكبر ميزانية لمدينة القدس منذ إحتلالها

عرضت بلدية الإحتلال "الإسرائيلي" بمدينة القدس المحتلة، ملامح توزيع ميزانيتها لعام ٢٠١٧، والتي تُعد الأضخم منذ إحتلال المدينة، لمصادقة الحكومة. وبحسب تقرير "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان"، فإن ميزانية البلدية تصل إلى نحو ٧,٣٧ مليار شيكل (٢ مليار دولار)، وتشير تفاصيل بنود الميزانية إلى أنه سيتم التخطيط والتنفيذ لبناء ١١ ألف وحدة إستيطانية جديدة، فضلاً عن التسريع بالمصادقة على ٢٤ خارطة هيكلية جديدة في الأحياء، ومخططات لإضافة ٥ مليون متر.

خطة لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة

صحيفة "معاريف" أكدت أنّ بنيامين نتياهو ووزيرة الثقافة ميرري ريغيف، سيعلمان عن سلسلة من الإحتفالات بمناسبة الذكرى الـ ٥٠ لإحتلال الضفة الغربية، من بينها عقد إجتماع للحكومة في الضفة المحتلة.

وحتى الآن لم يُحدّد موقع الإجتماع للحكومة الإسرائيلية في الضفة، والخيارات التي تُدرّس، إمّا في مدينة الخليل أو في إحدى الكتل الإستيطانية في الضفة الغربية.

هذه الخطوة، (عقد إجتماع للحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية)، رسالة تحدّ للعالم ولقرار مجلس الأمن الأخير الذي ندد بالإستيطان واعتبره غير قانوني وغير شرعي (٢٠٣٣٤). وأكد الناشط الفلسطيني في مجال الإستيطان (دغلاس)، أنّ تل أبيب "ماضياً نحو عملية ضمّ الضفة المحتلة"، محذراً من تداعيات هذه الخطوة على الأوضاع في الضفة الغربية.

وبين أن تصاعد الدعوات لضم الضفة الغربية للسيطرة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، "يعود للخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية، فكل حزب يحاول التباهي بأنه أكثر من عمل على توسيع ونشر الإستيطان وضم أراض فلسطينية للمستوطنات، لأهداف إنتخابية وكسب أصوات اليمين والمستوطنين". وأوضح محللون وخبراء فلسطينيون أن الدعوات الإسرائيلية لضم الضفة الغربية المحتلة إلى الدولة العبرية، تتم من خلال تنفيذ حكومة الإحتلال لمخططات إستراتيجية تُركّز على تثبيت رؤية "إسرائيل" تجاه ما تُطلق عليه "القدس الكبرى".

وتسيطر سلطات الإحتلال على الضفة الغربية منذ إستيلائها عليها في حرب عام ١٩٦٧، لكنها لم تقم أبداً بضم أي جزء من المنطقة، باستثناء بسط سيطرتها على الشطر الشرقي من القدس المحتلة .

السجن عامين لغطاس وإستقالة من الكنيست

قال النائب العربي في الكنيست "الإسرائيلي"، باسل غطاس، ردّاً على صفقة الإذعاء لسجنه مدّة عامين فعلياً، "إنّ ما قمت به أمر نابع من إعتبارات إنسانية تجاه الأسرى الفلسطينيين وأتحمل المسؤولية الكاملة عن تصريحاتي".

وكان النائب باسل غطاس وقّع على إتفاقية لتقديم لائحة إتهام ضده بقيامه بتهديب هواتف محمولة وسلع أخرى إلى داخل سجن لأسرى أمنيين، ومن خلال الإتفاقية سيقوم غطاس بالإستقالة من عضوية الكنيست وقضاء عامين في السجن بشكل فعليّ.

الإحتلال ينفذ تدريباً كبيراً على "حرب في غزة"

أنهى جيش الإحتلال تدريباً كبيراً لقوات الإحتياط على حرب في غزة، والذي إستمرّ لمدّة أربع وعشرين ساعة، وشارك في التدريب نحو ٢٠٠٠ جندي إحتياط وعشرات الضباط الذين تمّ إستدعائهم بشكل عاجل ومفاجئ للتدريب، ولفحص إمكانية جهوزيتهم في الحرب المقبلة مع غزة.

وجرى "التدريب بمشاركة سلاح المدفعية الثقيلة ولواء الهندسة، وتمّ خلاله فحص جهوزية قسم التكنولوجيا العسكري واللوجستي، كما تمّ فحص الخطط العسكرية ومدى جهوزية القوات وقت الطوارئ".

وخلال المناورات، سُمعت صافرات الإنذار في المستوطنات المحيطة بقطاع غزة وحركة نشطة لسلاح الجو الإسرائيلي والطائرات الحربية في أجواء غزة.

وأكد مصدر عسكري في جيش الاحتلال أنّ "كتيبة غزة تدرّبت على كل ما يتعلّق بالمواجهة المُقبلة مع قطاع غزة، ولا يمكن الإلقاء بتفاصيل أخرى"، مضيفاً، "منطقة قطاع غزة هي منطقة يجب أن نكون مستعدين لها."

من جهته قال المراسل العسكري للقناة الثانية، اوري هيلر، أنّ "الوضع بين إسرائيل وقطاع غزة قابل للإشغال في كل لحظة فالجيش يخشى وقوع عملية مفاجئة كبيرة من قطاع غزة ضد إسرائيل"، مع ذلك فضباط الشاباك وقيادة الجيش يقولون بأنّ المواجهة العسكريّة مع قطاع غزة من المُبكر الحديث عنها فحماس لا تريد المواجهة حالياً فيما أصبحت المنظمات السلفيّة في غزة تشكّل معضلة لحماس."

الإحتلال أكبر تهديد لدولة إسرائيل وقادتنا كالنعام

قال رئيس مוסاد دولة الإحتلال السابق، تمير باردو، أنّ هناك تهديد وجودي واحد على إسرائيل وهو "التهديد الديموغرافي"، وأنّ "هذه قنبلة موقوتة تعمل طول الوقت ومنذ وقتٍ طويل". وأضاف باردو خلال كلمة له في "مؤتمر مثير داغان للأمن والإستراتيجيّة" في كليّة نتانيا، "بصورةٍ غير مألوفةٍ إختارنا أن نغرس رأسنا عميقاً في الرمال، وتغذية أنفسنا بحقائق بديلة والهروب من الواقع من خلال إختراع تهديدات خارجية ومتنوّعة ."

وأضاف باردو: "يسكن أبناء دياننتين بين البحر والنهر، هم اليهود والمسلمون. وعددهم متشابه تقريبا. بين ٢ إلى ٢,٥ مليون فلسطيني في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربيّة) وهناك مليونان آخران في قطاع غزة. وهذا (إضافة إلى العرب في إسرائيل) تقريبا نفس عدد اليهود بين البحر والنهر". واعتبر باردو أنّ الخطر الأكبر المُحدق بإسرائيل هو الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربيّة والصراع مع الفلسطينيين، موضحاً أنّ "إسرائيل تغرس رأسها في الرمال بخصوص الصراع مع الفلسطينيين"، وأنّها "أبداً لن تحلّه ."

وأكد أنّ تعويل إسرائيل على أن يحلّ الصراع نفسه بنفسه دون أن تضطر لاتّخاذ القرارات الصعبة، لن ينجح وعليها أن تتعامل مع الوضع الديمغرافي وأن تقرّر أي دولة تريد". وأوضح أنّ إسرائيل تغضّ الطرف عن المشكلة الديمغرافية، وقال محذراً من مغبّة عدم إقامة دولة فلسطينية: "في يومٍ من الأيام سنصبح دولة ثنائيّة القوميّة لأنّه سيكون من المستحيل توحيد وحلّ العقد المُتراكمة بين الشعبين، ليست هذه هي طريقة صنع القرار."

ليبرمان يهدّد سوريا وغزة ..

هدّد وزير الحرب الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، بشكلٍ مباشر سوريا في أعقاب إطلاقها صواريخ على الطائرات الإسرائيلية التي أغارت على الأراضي السوريّة فجر الجمعة.

ووجّه ليبرمان رسالة تهديد شديدة اللهجة لسوريا قال فيها: "إذا تمّت مهاجمة طائراتنا من قبل الدفاعات الجويّة السوريّة مرة أخرى، سنقوم بتدمير وإبادة كافة المضادات الجويّة في سوريا."

وأشار إلى أنّ إسرائيل لن تتردّد في تدمير هذا السلاح في كل مرة تصلها معلومات عن نقل السلاح، "وفي هذا الموضوع لن نتراجع أو نتنازل."

وأضاف: "نحن لسنا مع الأسد أو ضده، ولا يوجد لدينا مصلحة للتنازع مع سوريا، ومشكلتنا المركزيّة هي نقل السلاح من سوريا إلى حزب الله في لبنان، وسوف نعمل على منع نقل هذا السلاح لهنالك، وفي هذا الموضوع لن نتساهل."

وحول الوضع مع جهة غزة قال ليبرمان: "مقابل كل إطلاق نار وصاروخ في الجنوب سنردّ بقوة، نحن غير مستعدّين لتقبّل أي إستفزاز."

وشدّد بالقول: "لن نأخذ أموالاً من دافعي الضرائب الإسرائيليّة من أجل إستثمار في كهرباء ومياه لسكان القطاع، في الوقت الذي يستثمرون هم الأموال في الأنفاق."

ليبرمان يضع الصندوق القومي الفلسطيني على قائمة الإرهاب

قرّر أفيغدور ليبرمان وضع "الصندوق القومي الفلسطيني" على قائمة ما يُسمّى "الإرهاب"، والتعامل معه كمنظمة "إرهابية"، قبل أن يغادر المبعوث الأميركي إسرائيلي.

وأعلن ليبرمان أنّه إستند في قراره إلى المادة ٣ من قانون مكافحة الإرهاب، متّهماً الصندوق القومي بالقيام بالعديد من النشاطات الداعمة للإرهاب، ومنها صرف رواتب لأسر الأسرى والشهداء الذين قاموا بعمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي وأهداف "حيويّة" إسرائيلية. وجاء في القرار: "إنّ الصندوق القومي يقوم بدعم إقتصادي لتمويل عمليات مسلّحة، ضدّ الأهداف الإسرائيلية". وهدّد باتّخاذ خطوات ضدّ الصندوق قريباً، بما فيها مصادرة ممتلكاته وأمواله.

وقالت الرئاسة الفلسطينية أنّ إعلان ليبرمان يُشكّل "خرقاً أساسياً لإتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل". وأضافت في بيان: "إنّ الصندوق القومي من مؤسسات منظمة التحرير،

ويؤدّي دوره وفق الإتفاقات الموقّعة، ووفق المعايير الدوليّة بكل شفافيّة ومراقبة دوليّة". وتابع البيان: "في الوقت الذي تحاول الإدارة الأميركية، من خلال محادثاتها مع الأطراف، ووجود موفد ترامب في المنطقة إيجاد مناخ يُسهّم في صنع السلام، فإنّ هذا الإعلان يُعتبر محاولة إسرائيلية لإعاقة الجهود الأميركية وتخريبها والإستخفاف بها."

وقالت الرئاسة: "نرفض هذا القرار رفضاً تامّاً، ونطالب الحكومة الإسرائيلية بمعالجة هذا الأمر فوراً والتراجع عنه لأن ذلك سيؤدّي إلى نسف أسس الإتفاق والعلاقة القانونية مع إسرائيل". كما دعت دول العالم كافة إلى رفض هذا الإعلان "حفاظاً على إتفاق رعته الولايات المتّحدة والعالم بأسره". وتدفع السلطة رواتب أسر الشهداء والأسرى من خلال الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومقرّه في الخارج. ويقول مسؤولون فلسطينيون أنّ الهدف من القرار الإسرائيلي وتوقيت صدوره هو إدخال ما يُسمّى "العنف" و"التحريض" في المفاوضات المتوقّعة عودتها في الأشهر المقبلة، بمبادرة من ترامب.

ويرى المسؤولون في السلطة الفلسطينية أنّ إسرائيل تحاول وضع مطالب تعجيزيّة في المفاوضات المقبلة، بهدف تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن فشلها المتوقّع، مثل وقف دفع رواتب أسر الشهداء والأسرى.

ويدفع الصندوق رواتب لأسر حوالي ٢٥ ألف شهيد وسبعة آلاف جريح، وآلاف الأسرى المحررين الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات في الأسر. وسيكون من الصعب جداً على القيادة الفلسطينية وقف رواتب هذه العائلات التي لا يمتلك الكثير منها أي مصدر آخر للعيش.

83.276 رجل أمن في فلسطين

بلغ عدد أفراد الأجهزة الأمنيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة ٨٣,٢٧٦٦ رجل أمن، بمعدّل رجل أمن لكل ٤٨ فلسطيني، في إحصائيّة أعدت من قِبَل مدير برامج شبكة السياسات الفلسطينية والباحث في مركز جنيف لسياسات الأمن، د.علاء الترتير.

وبحسب إحصائيّات مركز جنيف للرقابة الديمقراطية ووزارة المالية الفلسطينية، فإنّ هذا العدد يكفّ ميزانيّة السلطة في الضفّة الغربيّة ما قيمته مليار دولار أمريكي، في حين يكفّ ميزانية الحكومة في غزّة حوالي ٢٦١ مليون دولار.

250 ألف جريح للأبد في فلسطين بسبب الاحتلال

يوافق الثالث عشر من آذار/ مارس من كل عام يوماً للجريح الفلسطيني، تلك الشريحة التي تشكّل أهميّة بالغة في مثلث التضحية والفداء بعد الشهداء والأسرى، وتمثل القضية الفلسطينية بكافة أبعادها. ويُشار إلى أنّ الرئيس الراحل ياسر عرفات كان قد أعلن عام ١٩٦٨، الثالث عشر من آذار/ مارس يوماً خاصاً بالجريح الفلسطيني، إكراماً لتضحياته.

بحسب إحصائيات أصدرتها جمعية الأيدي الرحيمة في غزة، فإنّ عدد الجرحى الفلسطينيين، منذ إندلاع الإنتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وحتى إنتفاضة القدس، وصل إلى ٢٥٠ ألف جريح، بينهم ١١٠ آلاف جريح في قطاع غزة، منهم ١٥٠٠ جريح يعانون من بتر في الأطراف السفليّة والعلويّة، وهناك عدد كبير منهم فقدوا أعينهم وسمعهم، ويحتاجون إلى رعاية صحيّة مستمرة.

وتتفاقم معاناة الجرحى يوماً بعد يوم في ظلّ عدم توفرّ الإمكانيّات القادرة على تلبية إحتياجاتهم، وعدم توفرّ فرص العمل، وإغلاق المعابر، ونقص المستلزمات والمعدّات اللازمة لهم مثل تركيب الأطراف، والكراسي المتحرّكة، وتركيب السّماعات الطبيّة وغيرها. وهناك ١٠ آلاف جريح جراء العدوان الأخير على القطاع، جزء كبير منهم لا تزال إصابتهم صعبة، ويحتاجون لرعاية صحيّة .

إدارة جديدة لقطاع غزة

سنّ المجلس التشريعي في إجتماع له في غزة قانوناً بتشكيل "اللجنة الإدارية العليا بغزة". رئيس اللجنة القانونيّة في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، قال أنّ المجلس التشريعي أقرّ قانون لجنة لإدارة وزارة قطاع غزة، لضمان تسيير الكثير من القرارات المعلقة، وعن الإتهامات بأنّها جاءت لتجاوز عمل حكومة التوافق وتكريساً للإنقسام، قال: "لا توجد هناك حكومة توافق كونها لم تنل الثقة من المجلس التشريعي". مؤكّداً أنّ الحكومة لم تقم بأي دور لها تجاه قطاع غزة، بالإضافة إلى التغييرات الغير قانونيّة التي جرت على الحكومة دون إقرارها.

وجدّد تأكيده أنّ حكومة التوافق لم تقم بأي دور منوط بها سوى المناصب والكراسي، وأنّ اللجنة التي تمّ تشكيلها ستقوم بإصدار قرارات للحدّ الأدنى لسدّ أي فراغ للحفاظ على الأمن والأمان، مؤكّداً أنّ اللجنة قادرة على حلّ كافّة الخلافات والمشاكل التي تواجه الموظفين والوزارات.

وقال الناطق باسم حكومة رام الله، طارق رشماوي: "نحن ملتزمون بتقديم كافة الخدمات لأهلنا، وشعبنا في قطاع غزة"، مؤكداً التزام الحكومة برئاسة رامى الحمد الله ببذل كافة الجهود، وأقصاها، من أجل تقديم أفضل أنواع الخدمات لشعبنا في قطاع غزة، رغم كل العقبات التي تواجه الحكومة، نتيجة الحصار الظالم الذي تفرضه سلطات الإحتلال على القطاع.

وأضاف: "حالة الإنقسام تُعتبر مُعيقاً أساسياً أمام تقديم الخدمات الحكومىة لأبناء شعبنا في غزة، وممارسة حماس لسلطة الأمر الواقع تعزّز الإنقسام، وتقف عائقاً أمام قدرة الحكومة على القيام بواجباتها في القطاع المحاصر."

ودعا إلى تسليم كافة المؤسسات الحكومىة في غزة إلى الحكومة الشرعية برئاسة الحمد الله، حتى تتمكن من الإيفاء بكافة التزاماتها للقطاع المحاصر وشعبنا هناك.

حركة فتح وعلى لسان الناطق باسمها، أسامة القواسمي، اعتبر أنّ "إعادة حماس طرح موضوع إدارة غزة أمر خطير وهي مقدّمة ومحاولة منها لتكريس الإنقسام ويُدلّل على نواياها بفصل غزة عن الوطن". وقال: "الأولى بدلا من تشكيل لجنة لإدارة غزة والبحث عن بدائل والركض وراء سراب لا قيمة له، أن تسمح حماس لحكومة الوفاق الوطني المُعترف بها دولياً، والتي جاءت بتوافق معها والفصائل الوطنية والإسلامية، العمل بحرية في القطاع".

الإحتلال يغتال باسل الأعرج المُطارد منذ سنوات

قامت قوّة من جيش الإحتلال باغتيال الشاب باسل الأعرج المُطارد منذ سنوات، خلال إشتباكٍ مُسلّحٍ أثناء إقتحام منزله وسط رام الله.

وقالت القناة العاشرة الإسرائيلية أنّه وخلال عمليّة إعتقال لمطلوب في رام الله على يد وحدة "اليمام" تطوّرت العملية لتبادل إطلاق نار مع الشاب الفلسطيني، خلال تبادل إطلاق النار قُتل الشاب الفلسطيني وعُثر بحوزته على بندقية ام ١٦ وكارلو.

واحتجزت قوّات الإحتلال جثمانه من قِبَل الجنود ونقله معهم بعد إنسحابهم، وخلال الإقتحام إندلعت مواجهات عنيفة بين الشبان وجنود الإحتلال في محيط البيت أصيب خلالها عدد من الشبان بإصابات متوسّطة في الأطراف .

وشهد مركز مدينة رام الله تجمّعاً لمئات النشطاء والمواطنين وقادة الفصائل وممثلين عن جمعيات حقوقية، الذين ندّدوا بإجراءات الأجهزة الأمنية ورفضهم للإعتقالات السياسية، والتخلّص من إتفاقيّة أوسلو. ولأوّل مرة منذ سنوات، نادى المشاركون خلال هتافات برحيل الرئيس عباس، كما ردّدوا هتافات ضدّ قادة الأجهزة الأمنية بالضفّة الغربيّة وطالبوا بحلّ السلطة.

وتضمّنت الهتافات التي نادى بها المئات خلال المسيرة "الشعب يريد إسقاط أوسلو .. ارحل ارحل يا عباس .. يا عباس اسمعها منا لمّ كلابك و ارحل عنا .. يا عباس يا جبان يا عميل الأمريكان .. يا سلطة لكلاشنات بكفيكي خيانات."

بدورها، ندّدت قيادات فصائليّة مشاركة في المسيرة بتعامل الأجهزة الأمنيّة مع المشاركين في التظاهرة الراضية لمحاكمة الشهيد الأعرج، مطالبين بمحاسبة المسؤولين عن قمع المشاركين والإعتداء عليهم.

وردّد المشاركون هتافات وشعارات تُطالب بوقف سياسة التنسيق الأمني والكفّ عن ملاحقة المقاومين وإعتقالهم.

ولوحظ خلال المسيرة إرتداء الطواقم الصحفية، دروعهم الصحفية التي عادةً ما يلبسونها خلال المواجهات مع جيش الإحتلال، وذلك كرسالة إحتجاج منهم على ما تعرّض له زملاءهم بالأمس من إعتداء من قبل الأجهزة الأمنيّة.

بناء جزيرة إصطناعيّة قبالة شواطئ غزة

تواصل دولة الإحتلال، وبشكلٍ مكثّفٍ في الفترة الأخيرة، تسريب معلوماتٍ عن لقاءات يعقدها مسؤولون كبار في تل أبيب مع ممثلي دولٍ عربيّةٍ لا تُقيم معها علاقات دبلوماسية، واللافت أنّ الدول العربيّة المقصودة، وعلى الرغم من عدم نشر أسمائها أحياناً، تُفضّل عدم الردّ على الأنباء الصادرة من تل أبيب، وتلتزم الصمت المطبق، الأمر الذي يُثير الشعور بأنّ التسريبات الإسرائيليّة الرسميّة لوسائل الإعلام العبريّة هي صحيحة وصادقة، لا بل دقيقة جداً.

وفي هذا السياق، كشفت القناة الأولى الرسميّة في التلفزيون العبريّ النقاب عن أنّ تل أبيب أجرت في الأسابيع الماضية محادثات مع الإتحاد الأوروبيّ ومع ممثلين عن دولٍ عربيّة، من أجل إقامة جزيرةٍ إصطناعيّةٍ مقابل شاطئ غزّة.

وتابع التلفزيون الإسرائيليّ قائلاً، نقلاً عن مصادرٍ سياسيّةٍ رفيعةٍ في تل أبيب، أنّه ولهذا الغاية اجتمع وزير الإستخبارات والمواصلات الإسرائيليّ، يسرائيل كاتس، في مكتبه في القدس الغربيّة، مع المسؤول عن المواصلات في الإتحاد الأوروبيّ، وذلك قبل أسبوعين، ومن جملة أمور ناقشا مسألة التمويل أيضاً. كما أكد التلفزيون الإسرائيليّ أنّ الوزير كاتس، الذي ينتمي إلى صفوف حزب الليكود الحاكم بقيادة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، اجتمع أيضاً مع مسؤولين كبار من دولٍ عربيّةٍ لا توجد علاقات دبلوماسيةٍ لإسرائيل معها، في ديوانه بالقدس الغربيّة. وشدّدت المصادر في تل أبيب على أنّ هولاء المسؤولين العرب وصلوا لإسرائيل وناقشوا من بين جملة أمور هذا الموضوع أيضاً، أي إقامة الجزيرة الإصطناعيّة في غزّة.

جديرٌ بالذكر أنّ الوزير كاتس كان قد أكد من جديد الأسبوع الفائت، على منظومة المصالح والأهداف بين الدولة العبريّة وما أسماها بـ"الدول العربيّة السنيّة"، في إشارةٍ منه إلى دول الخليج. وقد وردت تأكيدات كاتس خلال مقابلة مع جريدة "واشنطن بوست" الأمريكيّة، والتي أثنى فيها على توجّهات الرئيس الأمريكيّ الجديد، دونالد ترامب، في دفع العلاقات بين إسرائيل و"الدول العربيّة السنيّة"، التي لا تُقيم علاقاتٍ دبلوماسيةٍ علنيّةٍ معها، مُشيراً إلى تساوي المصالح بين هذه الدول وبين تل أبيب في إبعاد الخطر الإيرانيّ ومنع تمدّده أكثر في الوطن العربيّ، وأشار كاتس إلى أنّ توجّهات الرئيس ترامب نحو المنطقة، من شأنها أنّ تعزّز لإسرائيل الدعم لتوطيد علاقاتها الأمنيّة مع "الدول السنيّة"، مُضيفاً أنّه إلى جانب التنسيق الأمنيّ والإقتصاديّ، يُمكن إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع العالم العربيّ، وفق أقواله للصحيفة الأمريكيّة.

كما أشار إلى أنّه، وبصفته أيضاً وزيراً للمواصلات، يعمل على الدفع قدماً، وهناك موافقة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، على توسعة خطّ القطار بين إسرائيل والأردن، ليصل إلى المملكة العربيّة السعوديّة، مُعتبراً أنّ الأردن سيكون حلقة الوصل بين إسرائيل ودول الخليج في قضية السكك الحديديّة التي تربط بينهما.

علاوةً على ذلك، أشار إلى أنّ شركة القطارات الإسرائيليّة بصدد ربط الضفّة الغربيّة المُحتلّة بشبكة القطارات التابعة للدولة العبريّة، في إشارةٍ واضحةٍ إلى أنّ تل أبيب تعمل على ربط الضفّة الغربيّة

إسرائيل، إرتباطاً كلياً لمنع إقامة دولة فلسطينية وضمّ المناطق المحتلة بطرق ووسائل إنفايية للسيادة الإسرائيلية.

أسكوا: إسرائيل أسست نظام أبارتهايد ضد الفلسطينيين

إتهمت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، إسرائيل بارتكاب جريمة الفصل العنصري (أبارتهايد) ضد الشعب الفلسطيني.

الأمينة التنفيذية لـ"الإسكوا"، ربما خلف، إستعرضت تقريراً أعدته لجنتها حول "ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري". "تقرير إسكوا يخلص، بناءً على الإستقصاء العلمي، والأدلة القاطعة، إلى أنّ إسرائيل قد أسست نظام فصل عنصري تجاه الشعب الفلسطيني بأكمله". وأنّ "إسرائيل، التي يشجعها تجاهل المجتمع الدولي لإنتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي، نجحت طوال العقود الماضية في فرض نظام الأبارتهايد ضد الشعب الفلسطيني".

وأشارت المسؤولة الأممية إلى أنّ تقرير لجنتها يخلص بوضوح وصراحة إلى أنّ "إسرائيل دولة عنصرية أنشأت نظام أبارتهايد يضطهد الشعب الفلسطيني بأكمله". وذكرت أنّ التقرير أظهر أنّه لا يمكن تطبيق حلّ الدولتين أو أيّ مقاربة إقليمية أو دولية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ما لم يتمّ تفكيك نظام الأبارتهايد الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين.

ودعت إلى إعادة إحياء لجنة ومركز الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. كما طالبت الدول والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني بدعم مبادرات مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بهدف إسقاط نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

وخلص التقرير إلى أنّ "إسرائيل أسست نظام أبارتهايد يهيمن على الشعب الفلسطيني بأكمله". وترفض إسرائيل بشدة هذا الإتهام الذي كثيراً ما يوجّهه إليها منتقدوها.

وقالت ربما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي لإسكوا، أنّ التقرير هو "الأول من نوعه الذي يصدر عن إحدى هيئات الأمم المتحدة ويخلص بوضوح وصراحة إلى أنّ إسرائيل دولة عنصرية أنشأت نظام أبارتهايد يضطهد الشعب الفلسطيني".

وقال التقرير أنّ "إستراتيجية نفتيت الشعب الفلسطيني هي الأسلوب الرئيسي الذي تفرض به إسرائيل الأبارتهايد" بتقسيم الفلسطينيين إلى أربع مجموعات تتعرض للقمع من خلال "قوانين وسياسات وممارسات تتسم بالتمييز".

وحدّد التقرير المجموعات الأربع بأنّها: الفلسطينيون الذين يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة، والفلسطينيون في القدس الشرقيّة، والفلسطينيون في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، والفلسطينيون الذين يعيشون في الخارج إمّا كلاجئين أو منفين.

والتقرير أعدّه، بطلب من الـ"إسكوا"، ريتشارد فولك، الخبير في القانون الدولي وحقوق الإنسان، والمقرّر الخاص الأسبق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وفيرجينا تيلي، الباحثة والأستاذة في العلوم السياسيّة والخبيرة في دراسة السياسات الإسرائيليّة.

رحّب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، بتقرير لجنة الأمم المتحدة الإقتصاديّة والإجتماعيّة لغرب آسيا "إسكوا"، معتبراً أنّه وثيقة مهمّة لمساءلة "إسرائيل" دولياً. وأكد "على ضرورة عدم التساوق مع الوقائع التي تحاول إسرائيل فرضها على أرض الواقع"، داعياً "المجتمع الدولي للعمل الجاد لوقف الحالة التي تتصرّف فيها إسرائيل كدولة فوق القانون، من خلال إستخدامها التمييز ضد الفلسطينيين".

ووصف المرصد التقرير الأممي بأنّه إنجاز لصالح حقوق الفلسطينيين المشروعة التي صادرتها إسرائيل على مدار السنوات الماضية.

الناطق باسم الأمانة العامّة للأمم المتحدة قال أنّ تقرير الإسكوا الذي يتّهم إسرائيل بتأسيس نظام فصل عنصريّ "يمثّل وجهة نظر واضعیه فقط"، والسفيرة الأميركيّة في الأمم المتحدة تدعو إلى سحبه.

من جهته، هاجم سفير إسرائيل في الأمم المتّحدة داني دانون تقرير الإسكوا وقال: "على الأمين العامّ للمنظمة الدوليّة التكرّر تماماً لهذا التقرير الكاذب". وفي التدايعيات سحبت الأمم المتّحدة التقرير، وقدمت الأمانة التنفيذيّة إستقالته.

"تيكا" التركية أنجزت ٣٨٩ مشروعاً للشعب الفلسطيني

أنجزت وكالة التنسيق والتنمية التركية (تيكا)، التابعة لرئاسة الوزراء التركيّة، ٣٨٩ مشروعاً في مجالاتٍ مختلفة، وذلك خلال السنوات العشرة الأخيرة.

وتشمل المشاريع الإغاثيّة والإنسانيّة التي نفذتها وتنفّذها "تيكا"، مجالات التعليم، والثقافة، والصحة، والإغاثة، والمساعدات الطارئة، والمياه، والقطاع الإنتاجي، والحفاظ على التراث التاريخي المشترك، و تعزيز البنية التحتيّة الإداريّة والمدنيّة.

وأنجز مكتب الوكالة في فلسطين التي أفتتحت عام ٢٠٠٥، ١٩٥ مشروعاً في الضفة الغربية، و٧١ شرقي القدس، و١٢٣ في غزة المحاصرة.

ومن المشاريع التي في مرحلة الإنجاز، مستشفى "الصدقة التركي الفلسطيني" الذي تنشئه الوكالة في قطاع غزة، بسعة ١٨٠ سريراً، بتكلفة قرابة ٦٢ مليون دولار، ومن المقرر أن يتم إفتتاحه رسمياً خلال العام الجاري .

وتشمل المشاريع الصحية للوكالة في فلسطين، إنشاء مشافٍ، وتجهيز معدّات طبيّة، وإقامة دورات طبيّة للفرق، والتبرّع بسيّارات الإسعاف، وإجراء عمليّات جراحية، فضلاً عن أنشطة طبيّة أخرى.

وفي الضفة الغربية، يُعدّ مستشفى "طوباس" (مدينة)، أحد أكبر مشاريع "تيكا" الداعمة لاحتياجات الشعب الفلسطيني، والذي يضمّ ٣٠ سريراً.

أمّا مشروع بناء ٣٢٠ وحدة سكنية لمتضرّري الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، فسينشأ في قرية "وادي غزة"، الواقعة جنوب شرق مدينة غزة.

وتقدّر تكلفة المشروع الماليّة بـ ١٣ مليون دولار أمريكي، ويشمل ٢٠ عمارة سكنية على قطعة أرض مساحتها تقدر بـ ٢٠ ألف متر مربع.

وافتتحت تيكا ٦ مدارس بمدن في الضفة، مجهزة بمختبرات وأجهزة حاسوب، وغيرها من المستلزمات، في إطار دعمها للمشاريع التعليميّة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، إفتتحت "تيكا"، معصرة زيتون حديثة، في قطاع غزة، في بلدة "عبسان الكبيرة"، جنوبي قطاع غزة، وتعدّ المعصرة، الأحدث في قطاع غزة، وتخدم منطقة جنوب القطاع، التي تشتهر بزراعة الزيتون.

الفصائل: لا دولة فلسطينية في غزة ولا دولة دون غزة

رفضت القوى الوطنيّة والإسلاميّة في قطاع غزة، المشاريع المشبوهة كافة التي تستهدف النيل من الحقوق الوطنيّة، بما في ذلك الحديث المتجدّد عن الحلّ الإقليمي، أو ما يُشاع عن دولة موسّعة، مع أجزاء من سيناء، بديلاً عن الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس.

وشدّدت القوى الوطنيّة والإسلاميّة، في بيان لها عقب إنتهاء إجتماعها الدوري، على أن لا دولة فلسطينية في غزة ولا دولة فلسطينية دون غزة.

وأوضحت القوى، أنّ إحباط المخطّطات المشبوهة يتطلّب الإسراع بإنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنيّة، وتسهيل الكفاح الوطني في مواجهة الإحتلال والمشاريع التصفويّة كافّة، وتطبيق ما تمّ الإتّفاق عليه في إتفاقات المصالحة ٢٠١١.

وعبرت القوى، عن رفضها الشديد للضغوط الأمريكيّة والإسرائيليّة التي مورست على الأمم المتّحدة وأدّت إلى سحب تقرير الأسكوا الذي عبّر بشكل واضح عن ممارسة دولة الإحتلال العنصريّة تجاه شعبنا، مؤكّدة على صحّة ما جاء في التقرير داعيةً إلى متابعته في كافّة المحافل الدوليّة، ووصفت القوى الوطنيّة والإسلاميّة، ما أقدمت عليه المديرية التنفيذيّة ريمًا خلف ورفضها سحب التقرير وتقديمها إستقالتها إحتجاجاً على ذلك بالخطوة الشجاعة.

جونسون لنتياهو: نؤيد حلّ الدولتين وإزالة عقبة المستوطنات

شدّد وزير الخارجية البريطاني، بورييس جونسون، أمام رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، خلال لقائهما في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيليّة، اليوم الأربعاء، على أنّ بريطانيا تدعم حلّ الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتعارض الإستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

" وأودّ أن أذكرك بأن سياسة حكومتنا تدعم حلّ الدولتين ونطمح إلى تقديم مساهمتنا الصغيرة لتحقيقه، وبطبيعة الحال نريد أن نساعد في إزالة العقبات أمام مثل هذا الإتّفاق... ونحن نعمل بطرق مختلفة من أجل ضمان الإستقرار في المنطقة بأسرها وعلينا أن نحاول أن نزيل العقبات أمام السلام، مثل قضية المستوطنات والمضيّ قدماً، كما بحثنا سابقاً."

ورأى جونسون أنّه "توجد حالياً فرصة، وأنّ الظروف في العالم قد تغيّرت. أعلم أنك تزور أماكن كثيرة وتحدّثت مع أناس في كل أنحاء العالم. أعتقد أنّه توجد فرصة للنظر إلى الأشياء من وجهة نظر جديدة."

ليبرمان: مبدأ "الأرض مقابل السلام" محكوم عليه بالفشل

إعتبر وزير جيش الاحتلال أفيغدور ليبرمان، أن أي محاولة لحلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، محكومٌ عليها بالفشل، مُجددًا إقتراحه السابق بـ"تبادل السكان".

وقال: "مع بدء محاولة جديدة لتحريك المفاوضات بين (إسرائيل) والفلسطينيين، فإنّ من المفيد التعلّم من دروس الماضي والدرس الأوّل هو أنّ أي محاولة لحلّ القضية الفلسطينيّة على أساس الأرض

مقابل السلام محكومٌ عليها بالفشل مُسبقاً، والطريقة الوحيدة للتوصل إلى إتفاق دائمٍ هي مبادلة الأرض بالسكان كجزءٍ من تسوية إقليمية شاملة.

وبذلك يُجدد إقتراحه بتبادل مناطق سكانية عربية داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ مثل مدينة أم الفحم (شمال)، بمستوطنات إسرائيلية مُقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وأضاف: "لا يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية بدون يهودي واحد، في الوقت الذي يكون فيه ٢٢% من عدد سكان (إسرائيل) فلسطينيين".

وتصرّ السلطة الفلسطينية على أن يكون الحلّ السياسي للصراع، قائم على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وحلّ الدولتين حيث تُقام دولة فلسطينية عاصمتها شرقي القدس المحتلة على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وأن يتمّ إيجاد حلّ عادل ومُنقّق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٠.

وكانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد توقفت في شهر ابريل/نيسان ٢٠١٤، إثر رفض (إسرائيل) وقف الإستيطان والإفراج عن أسرى أمضوا سنوات طويلة في سجون الإحتلال الإسرائيلي.

الإحتلال يمنع دخول رئيس حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني

منعت سلطات الإحتلال رئيس حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني، "هوغو لينغ"، من دخول الأراضي المحتلة، بسبب نشاطه ضمن الحملات الداعية لمقاطعة (إسرائيل) في أوروبا.

وأفادت القناة السابعة في التلفزيون العبري، بأنّ رئيس أكبر المنظمات الدولية المناهضة لإسرائيل في بريطانيا، وصل أمس لمطار "بن غوريون" الإسرائيلي، قبل أن يتمّ ترحيله بقرار رسمي صباح اليوم الإثنين ١٣-٣-٢٠١٧.

وقالت أنّ قرار منع "هوغو لينغ" من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة جاء بسبب نشاطاته التي تهدف للترويج إلى مقاطعتها، مبيّنة أنّ المنظمة التي يرأسها لينغ، من أكبر المنظمات الأوروبية المناهضة للسياسة الإسرائيلية، وتدعو لمقاطعة تل أبيب ونشاطاتها.

وكان برلمان الإحتلال الإسرائيلي الـ "كنيست"، قد وافق على قانون يحظر منح تأشيرة دخول أو تصريح إقامة للأجانب في الدولة العبرية، والذين يدعون إلى مقاطعة إسرائيل والمستوطنات.

دحلان يسعى لتشكيل حزب سياسي جديد ومقربون منه يرفضون

كشفت مصادر مُطلّعة لـ "دنيا الوطن" عن عزم القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان تشكيل حزب سياسي جديد، يكون قريباً من المبادئ العامّة لحركة فتح، غير أنّ مقربين منه يرفضون هذا المقترح حتى اللحظة.

وأضافت المصادر أنّ كلاً من سمير المشهراوي ونبيل طموس ورشيد أبو شباك، وعدد كبير من المقربين من دحلان، ما زالوا يرفضون هذا المقترح، نظراً لأنّهم لا يريدون أن يُكتَب في تاريخهم أنّهم انشقوا عن حركة فتح، إنّما يريدون أن يبقوا تحت مسمّى "تيار دحلان الإصلاحي" داخل الحركة. ولقد أجرى دحلان اتّصالات سرّيّة مع عدّة شخصيّات فلسطينيّة وعربيّة، من أجل التفاهم حول أهمّ المبادئ والبرنامج السياسي لهذا الحزب، مبيّناً أنّه من الممكن أن الهدف الأساسي من تشكيل الحزب هو وعي دحلان من عدم إمكانيّة العودة إلى صفوف الحركة، أو نجاح المصالحة بينه وبين الرئيس محمود عباس.

ولفتت المصادر إلى أنّ دحلان سيحاول ضمّ شخصيات فلسطينيّة وازنة وعلاقتها متوتّرة مع الرئيس عباس، مؤكّداً أنّ دحلان تلقّى دعماً عربياً كبيراً، خاصّةً من مصر والأردن ودولة الإمارات بهذا الخصوص.

وفشلت الكثير من الوساطات العربيّة والدوليّة في الإصلاح بين دحلان والرئيس عباس، وإنهاء حالة القطيعة السياسيّة بينهما إثر خلافهما الذي أدّى إلى صدور قرار من اللجنة المركزيّة لحركة "فتح" بفصل دحلان منها، في مايو/ أيار ٢٠١١.